

مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي

تحديث لاهم التوقعات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

للنشر على النحو التالي:

في واشنطن العاصمة (بتوقيت الساحل الشرقي): العاشرة صباحا، 23 يناير 2013

النمو العالمي يشهد تحسنا تدريجيا في عام 2013

من المتوقع أن يرتفع النمو العالمي خلال عام 2013، حيث تنحسر العوامل الأساسية المتسببة في ضعف النشاط العالمي. غير أن التوقعات تشير إلى حدوث هذا التحسن على نحو أكثر تدرجا مما ورد في عدد أكتوبر 2012 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فقد أدت إجراءات السياسة المتخذة في منطقة اليورو والولايات المتحدة إلى تراجع مخاطر الأزمة الحادة، لكن عودة التعافي في منطقة اليورو تأخرت بعد فترة انكماش مطولة. ورغم دخول اليابان في دائرة الركود، فمن المتوقع أن تؤدي الدفعة التنشيطية إلى تعزيز النمو على المدى القريب. وفي نفس الوقت، دعمت السياسات حدوث انتعاشة محدودة في النمو لدى بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة، وإن كانت هناك بلدان أخرى لا تزال تعاني في سعيها لمواجهة ضعف الطلب الخارجي والاختناقات على المستوى المحلي. وإذا لم تتحقق مخاطر الأزمة واستمر تحسن الأوضاع المالية، يمكن أن تزداد قوة النمو العالمي عن المستويات المتوقعة. غير أن مخاطر التطورات السلبية لا تزال كبيرة، بما في ذلك احتمال عودة الانتكاسات في منطقة اليورو ومخاطر الإفراط في النقش المالي على المدى القصير في الولايات المتحدة. ويتعين أن تعمل السياسات على اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة هذه المخاطر.

تحسنت الظروف الاقتصادية بدرجة محدودة في الربع الثالث من عام 2012 (الشكل البياني 1)، مع ارتفاع النمو العالمي إلى 3% تقريبا. وكانت أهم مصادر هذا الارتفاع هي اقتصادات الأسواق الصاعدة حيث تحسن النشاط على نطاق واسع حسب السيناريو المتوقع، والولايات

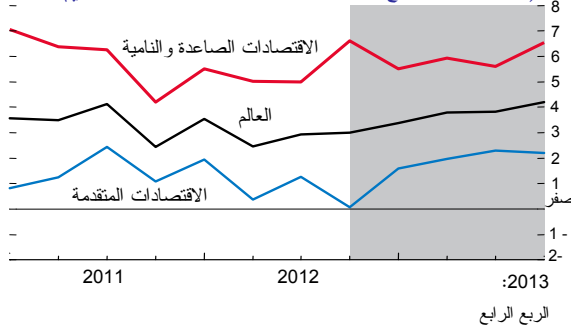
المتحدة حيث سجل النمو مفاجأة بارتفاعه المخالف للتوقعات. وقد استقرت الأوضاع المالية، حيث انخفضت فروق العائد على سندات بلدان الهامش الأوروبية، بينما ارتفعت أسعار الكثير من الأصول الخطرة، ولا سيما حصص الملكية، على مستوى العالم. وظلت التدفقات الرأسمالية الداخلة إلى الأسواق الصاعدة محتظة بمستوياتها القوية.

وشهدت الأوضاع المالية العالمية تحسنا أكبر في الربع الرابع من عام 2012. غير أن مجموعة كبيرة من المؤشرات العالمية للإنتاج الصناعي والتجارة تفيد بأن النمو العالمي لم يزد قوة. بل إن التحسن الطفيف الذي حققه النمو في الربع الثالث من العام كان نابعا بشكل جزئي من عوامل مؤقتة، بما في ذلك زيادة تراكم المخزونات

(خصوصا في الولايات المتحدة)، كما أنه حجب مواطن ضعف قديمة وجديدة. وكان نشاط بلدان الهامش في منطقة اليورو أضعف من المتوقع، مع ظهور بعض الدلائل على حدوث تداعيات أقوى على بلدان منطقة اليورو الرئيسية نتيجة لذلك الضعف. وفي اليابان، زاد انكماش الناتج في الربع الثالث من العام.

الشكل البياني 1: نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي

(%، التغيير من ربع سنة إلى آخر، محسوبا على أساس سنوي)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي



الجدول 1: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي
(التغير % ما لم يذكر خلاف ذلك)

محسوبا على أساس سنوي مقارن									
من ربع عام رابع إلى آخر		الاختلاف عن توقعات عدد أكتوبر 2012 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي			التوقعات				
التوقعات	التقديرات	2012	2013	2014	2013	2014	2013	2012	2011
4.0	3.8	2.9	0.1-	0.1-	4.1	3.5	3.2	3.9	الناتج العالمي ¹
2.1	2.0	0.9	0.1-	0.2-	2.2	1.4	1.3	1.6	الاقتصادات المتقدمة
3.2	2.4	1.9	0.1	0.1-	3.0	2.0	2.3	1.8	الولايات المتحدة
1.0	0.5	0.7-	0.1-	0.3-	1.0	0.2-	0.4-	1.4	منطقة اليورو
1.1	1.3	0.6	0.1	0.3-	1.4	0.6	0.9	3.1	ألمانيا
1.2	0.3	0.3	0.2-	0.1-	0.9	0.3	0.2	1.7	فرنسا
0.4	0.1	2.4-	0.0	0.3-	0.5	1.0-	2.1-	0.4	إيطاليا
0.8	0.3-	1.9-	0.2-	0.1-	0.8	1.5-	1.4-	0.4	إسبانيا
0.1-	2.6	0.2	0.4-	0.0	0.7	1.2	2.0	0.6-	اليابان
2.0	1.4	0.0	0.3-	0.1-	1.9	1.0	0.2-	0.9	المملكة المتحدة
2.3	2.2	1.3	0.1-	0.2-	2.3	1.8	2.0	2.6	كندا
3.2	3.5	2.0	0.1-	0.3-	3.3	2.7	1.9	3.3	اقتصادات متقدمة أخرى ²
3.8	3.9	2.4	0.2-	0.4-	3.9	3.2	1.8	4.0	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
6.2	5.9	5.5	0.0	0.1-	5.9	5.5	5.1	6.3	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ³
3.1	3.2	1.6	0.0	0.1-	3.1	2.4	1.8	5.3	أوروبا الوسطى والشرقية
3.4	4.3	2.4	0.1-	0.3-	4.1	3.8	3.6	4.9	كومونولث الدول المستقلة
3.4	4.4	2.4	0.1-	0.2-	3.8	3.7	3.6	4.3	روسيا
...	0.1-	0.5-	4.7	4.3	3.9	6.2	ما عدا روسيا
7.8	7.1	7.3	0.0	0.1-	7.5	7.1	6.6	8.0	آسيا النامية
8.8	7.9	8.1	0.0	0.0	8.5	8.2	7.8	9.3	الصين
6.4	6.0	5.4	0.0	0.1-	6.4	5.9	4.5	7.9	الهند
5.5	5.8	7.7	0.0	0.2-	5.7	5.5	5.7	4.5	مجموعة آسيان-45
3.6	4.2	3.1	0.1-	0.3-	3.9	3.6	3.0	4.5	أمريكا اللاتينية والكاريبي
4.1	4.0	2.1	0.2-	0.4-	4.0	3.5	1.0	2.7	البرازيل
2.5	4.9	2.8	0.0	0.0	3.5	3.5	3.8	3.9	المكسيك
...	0.0	0.2-	3.8	3.4	5.2	3.5	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
...	0.1	0.0	5.7	5.8	4.8	5.3	إفريقيا جنوب الصحراء ⁵
4.1	4.2	1.5	0.3	0.2-	4.1	2.8	2.3	3.5	جنوب إفريقيا
1.2	1.0	0.3-	0.2-	0.3-	1.4	0.2	0.2-	1.6	للتذكير
3.3	3.1	2.1	0.1-	0.2-	3.4	2.7	2.5	2.9	الاتحاد الأوروبي
...	0.3-	0.7-	5.5	3.8	2.8	5.9	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف القائمة على السوق
...	0.4-	1.1-	4.1	2.2	1.2	4.6	حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات) الواردات
...	0.4-	1.1-	4.1	2.2	1.2	4.6	الاقتصادات المتقدمة

...	0.1-	0.1-	7.8	6.5	6.1	8.4	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الصادرات
...	0.4-	0.8-	4.5	2.8	2.1	5.6	الاقتصادات المتقدمة
...	0.2-	0.2-	6.9	5.5	3.6	6.6	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)									
3.3-	3.3-	1.0-	1.3	4.1-	2.9-	5.1-	1.0	31.6	النفط ⁶
2.6-	4.2-	1.2	1.9	0.1-	3.0-	3.0-	9.8-	17.8	غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الصادرات السلعية العالمية)
أسعار المستهلكين									
1.8	1.6	1.8	0.0	0.0	1.8	1.6	2.0	2.7	الاقتصادات المتقدمة
4.6	5.1	5.1	0.2	0.3	5.5	6.1	6.1	7.2	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ³
سر الفائدة السائد بين بنوك لندن (%) ⁷									
...	0.1-	0.1-	0.6	0.5	0.7	0.5	على الودائع بالدولار الأمريكي
...	0.2-	0.1-	0.3	0.1	0.6	1.4	على الودائع باليورو
...	0.1-	0.1-	0.2	0.2	0.3	0.3	على الودائع بالين الياباني

ملحوظة: يُفترض بقاء أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتة عند مستوياتها السائدة في الفترة من 12 نوفمبر إلى 10 ديسمبر 2012. وعندما لا تذكر البلدان بالترتيب الأبجدي، يكون الترتيب قائماً على حجمها الاقتصادي. والبيانات ربع السنوية المجمعة معدلة لاحتساب أثر التغيرات الموسمية.

¹ التقديرات والتوقعات ربع السنوية تضم 90% من الأوزان العالمية المحسوبة على أساس تعادل القوى الشرائية.

² ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

³ التقديرات والتوقعات ربع السنوية تشمل حوالي 80% من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

⁴ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وفيت نام.

⁵ المجمعات الإقليمية والعالمية تتضمن جنوب السودان.

⁶ متوسط بسيط لأسعار النفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة ودبي وغرب تكساس الوسيط. وكان متوسط سعر البرميل بالدولار الأمريكي 105.08 دولارا للبرميل في عام

2012؛ ويبلغ السعر المفترض حسب أسواق العقود الآجلة 99.7 دولارا أمريكيا في عام 2013 و 96.78 دولارا في عام 2014.

⁷ السعر لسنة شهر بالنسبة للولايات المتحدة واليابان، وثلاثة شهور بالنسبة لمنطقة اليورو.

وفيما يتصل بمستجدات آفاق الاقتصاد، تشير التنبؤات إلى أن متوسط النمو في الولايات المتحدة سيبلغ 2% في عام 2013، مع ارتفاعه إلى مستوى أعلى من الاتجاه العام في النصف الثاني من 2013 (الجدول 1). ولا يوجد تغير بشكل عام في هذه التنبؤات عن الوارد في عدد أكتوبر 2012 من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، حيث تظل الظروف الاقتصادية الأساسية على المسار الصحيح. وعلى سبيل التحديد، ساعد المناخ الداعم في الأسواق المالية وتحسن الأوضاع في سوق الإسكان على تحسن الميزانيات العمومية لقطاع الأسر ومن المتوقع أن تكون ركيزة لزيادة أكبر في الاستهلاك في عام 2013. غير أن هذه التوقعات تقوم على افتراضات عدد أكتوبر 2012 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي التي تشير إلى أن الآلية التلقائية لتخفيض الإنفاق ستحل محلها تدابير مركزة في فترة لاحقة وأن وتيرة سحب الدفعة التنشيطية المالية (على مستوى الحكومة العامة) في عام 2013 ستظل عند مستوى 1.25% من إجمالي الناتج المحلي.

وفي حالة منطقة اليورو تم تخفيض التوقعات السابقة عن آفاق المدى القريب، بالرغم من أن التقدم في عملية التصحيح على المستوى الوطني وقوة التحرك على مستوى السياسات الذي تم على مستوى الاتحاد الأوروبي تجاه أزمة منطقة اليورو قد أدت إلى تخفيض

المخاطر المتطرفة وتحسين الأوضاع المالية للكيانات السيادية في بلدان الهامش. ومن المتوقع الآن أن ينكمش النشاط بنسبة 0.2% في عام 2013 بدلا من أن يتوسع بنسبة 0.2%. ويأتي هذا انعكاسا للتأخر في انتقال آثار ضيق فروع العائد على السندات السيادية وتحسن السيولة المصرفية إلى ظروف الاقتراض في القطاع الخاص، ومستوى عدم اليقين الذي لا يزال مرتفعا بشأن إمكانية تسوية الأزمة في نهاية المطاف رغم ما تحقق من تقدم في الآونة الأخيرة. غير أن هذه العوامل الكابحة سوف تبدأ في التراجع خلال عام 2013، شريطة أن يستمر تنفيذ إصلاحات السياسة المخططة لمعالجة الأزمة.

ولم يتم تخفيض التوقعات المتعلقة بآفاق النمو على المدى القريب في اليابان رغم عودة الركود. فمن المتوقع حدوث توسع في النشاط بنسبة 1.2% في عام 2013، دون تغيير يُذكر عن المتوقع في أكتوبر الماضي. ومن المتوقع أيضا أن يستمر الركود لفترة قصيرة فحسب مع انحسار آثار العوامل المؤقتة، مثل دعم السيارات واضطرابات التجارة مع الصين. وسوف يتلقى النمو دفعة رافعة، في المدى القصير على الأقل، وذلك عند تنفيذ مجموعة من التدابير المالية التنشيطية الكبيرة وإجراء المزيد من التيسير النقدي، بدعم من انتعاش الطلب الخارجي وتراجع قيمة الين.

ويسير النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على المسار الموصل إلى تحقيق 5.5% في عام 2013. ومع ذلك، لا يتوقع أن يعود النمو إلى المعدلات المرتفعة التي سجلها في 2010-2011. وقد كانت السياسات الداعمة ركيزة أساسية من ركائز التسارع الذي شهده النشاط مؤخرا في كثير من الاقتصادات. لكن ضعف النشاط في الاقتصادات المتقدمة سيكون عبئا معوقا للطلب الخارجي، وكذلك معدلات التبادل التجاري في البلدان المصدرة للسلع الأولية، مع افتراض تراجع أسعار هذه السلع في عام 2013 حسب الوارد في هذا التقرير. وإضافة إلى ذلك، ضاق المجال المتاح أمام السياسات لإجراء مزيد من التيسير، بينما أدت اختناقات العرض وعدم اليقين المحيط بالسياسات إلى عرقلة النمو في بعض الاقتصادات (مثل البرازيل والهند). ومن المتوقع أن يظل النشاط قويا في إفريقيا جنوب الصحراء، مع مساهمة التعافي الذي شهدته نيجيريا من انقطاعات الناتج المترتبة على السيول في تسارع وتيرة النمو الكلي في المنطقة في عام 2013.

وعلى هذه الخلفية، تشير التوقعات الواردة في هذا التقرير عن مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي إلى أن النمو العالمي سوف يشهد تحسنا تدريجيا طوال عام 2013، حيث يبلغ متوسطه 3.5% على أساس سنوي، بارتفاع طفيف عن معدل عام 2012 الذي بلغ 3.2%، وإن كان أقل بنسبة 0.1 نقطة مئوية عن الوارد في عدد أكتوبر 2012 من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". ومن المتوقع حدوث مزيد من الارتفاع يصل إلى 4.1% في عام 2014، مع افتراض زيادة رسوخ التعافي في اقتصاد منطقة اليورو.

التحرك على مستوى السياسات أمر مطلوب لتأمين التعافي العالمي الهش

لا تزال متطلبات السياسة الموضحة في عدد أكتوبر 2012 من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" دون تغيير. فمعظم الاقتصادات المتقدمة تواجه نوعين من التحديات. أولا، احتياجها لضبط أوضاع المالية العامة على نحو مطرد ومستمر. ثانيا، ضرورة أن تواصل إصلاحات القطاع المالي تخفيض مخاطر النظام المالي. وسوف تؤدي معالجة هذه التحديات إلى دعم التعافي والحد من مخاطر التطورات السلبية.

ولا تزال منطقة اليورو مصدرا لمخاطر التطورات السلبية الكبيرة على آفاق الاقتصاد العالمي. وعلى سبيل التحديد، سوف تزداد مخاطر الركود المطول في منطقة اليورو ككل إذا لم يتم الاحتفاظ بزخم الإصلاح. وينبغي أن تستمر جهود تصحيح الأوضاع في بلدان

الهامش الأوروبية، كما يجب أن تدعمها البلدان الأوروبية الرئيسية، وذلك بطرق تتضمن نشر الحواجز الوقائية الأوروبية بشكل كامل، والاستفادة من المرونة التي تنتجها "المعاهدة المالية"، واتخاذ مزيد من الخطوات نحو إقامة اتحاد مصرفي كامل وزيادة التكامل المالي.

وفي الولايات المتحدة، تتمثل الأولوية الحالية في تجنب التقشف المالي المفرط على المدى القصير، والتعجيل برفع الحد الأقصى للديون، والاتفاق على خطة موثوقة لضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط، مع التركيز على إصلاح نظام المستحقات والضرائب.

وفي اليابان، تتمثل الأولوية في وضع أساس يقوم عليه تجديد التركيز على رفع النمو والتضخم مع تيسير السياسة النقدية بشكل أكثر طموحاً، واعتماد خطة موثوقة متوسطة الأجل لضبط أوضاع المالية العامة تركز على زيادات في ضريبة الاستهلاك في الفترة 2014-2015، وزيادة النمو المحتمل عن طريق الإصلاحات الهيكلية. وفي غياب استراتيجية مالية قوية للمدى المتوسط، تحمل تدابير التنشيط المالي مخاطر مهمة. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن يكون التعافي الذي يدعمه هذا التنشيط قصير البقاء، وأن تصبح آفاق المديونية أسوأ بكثير.

وفي الصين، يتطلب ضمان النمو السريع والمستمر تقدماً مستمراً في الإصلاحات الهيكلية التي تركز على السوق وإعادة توازن الاقتصاد بزيادة التركيز على الاستهلاك الخاص. وتختلف المتطلبات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. فالتحدي العام هو إعادة بناء مساحة الحركة أمام السياسة الاقتصادية الكلية. ويجب أن تكون الوتيرة الملائمة لإعادة بنائها محققة للتوازن بين مخاطر التطورات السلبية الخارجية ومخاطر زيادة الاختلالات الداخلية. وفي بعض الاقتصادات ذات الفوائض الخارجية الكبيرة ومستويات الدين العام المنخفضة، يؤدي هذا إلى حدوث نمو ائتماني أبطأ وأكثر استمرارية واتخاذ تدابير مالية لدعم الطلب المحلي. وفي بلدان أخرى، ينبغي تحقيق خفض أكبر لعجز المالية العامة، بينما يستمر التشديد النقدي بصورة تدريجية. ويمكن أن تساعد التدابير الاحترازية الكلية في القضاء على ما ينشأ من تجاوزات مالية. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سيحتاج الكثير من البلدان إلى الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي في ظروف داخلية وخارجية صعبة.